Journal of Al Azhar University Engineering Sector

Vol. 12, No. 45, October, 2017, 1509-1517

أهدار المنشآت الأثرية والمباني ذات القيمة المعمارية فى مصر

عبدالناصر عبدا لله احمد محمد
استاذ التصميم العمرانى - قسم التخطيط الحضرى والاقليمى

ABSTRACT
Architectural works of value in Egypt have been violated for a long time now. The intensity of the intervention, whether by conservation or demolition, differed according to successive periods of government, but the continued elimination of these actions has increased in the past 50 years. The position of the monumental or aesthetic building is determined by the views of the owner (the archeological authority and the urban coordination). Each has a different view of the way of dealing with the building because of the absence of legal legislation that regulates the handling of this type of work. The value and even conflicting provisions of this legislation, which contributes greatly to exploit the gaps in the law to demolish these buildings. Many of those interested in this matter contributed their opinions on the development of a general perception of these buildings through the existing areas and raise the awareness of the people to deal with them as a cultural stock that benefits the owners and the state at the same time..

ملخص البحث :
تعرضت الأعمال المعمارية ذات القيمة فى مصر للانتهاك منذ الزمن البعيد حتى الآن . وقد اختلفت شدة التدخل سواء بالمحافظة أو الهدم لهذه الأعمال حسب فترات الحكم المتعاقبة إلا أن استمرار القضاء على هذه الأعمال ازداد فى الخمسين سنة الأخيرة . ويتحدد موقف المبنى الأثرى أو ذو القيمة الجمالية من خلال أراء هى (المالك – هيئة الآثار – ال‌تنسيق الحضرى) فلكل منهما وجهة نظر مختلفة مع الأخر فى طريقة التعامل مع المبنى وذلك بسبب غياب التشريع القانونى الذى يوجد لوائح منظمة يحكم التعامل مع هذه النوعية من الأعمال ذات القيمة بل وتضارب بعض بنود هذا التشريع مما يساهم كثيراً فى استغلال ثغرات القانون لهدم هذه المبانى . وقد ساهم الكثير من المهتمين بهذا الأمر بإعطاء آرائهم التى دارت حول وضع تصور عام لهذه المبانى من خلال المناطق القائمة بها ورفع درجة وعى الناس كى تتعامل معها برقى واعتبارها مخزون ثقافى يعود بالنفع على الملاك والدولة فى نفس الوقت .

مقدمة البحث :
تعتبر الأعمال المعمارية والتخطيطية التاريخية وذات القيمة فى مصر من الأشياء التى لا تلق الرعاية اللازمة على مر العصور . وصارت عملية ترميم هذه الأعمال أو الحفاظ عليها أمرا صعباً يجب أن تتولاه الدولة حيث أن معظم هذه الأعمال أصبح هدفا للهدم وبناء أبراج مكانها ، وأصبح الموقف الآن هو صراع بين متخذى القرار وأصحاب هذه الأعمال .

هدف البحث
سنحاول فى هذا البحث تحديد الحجم الثقافى والكمى لهذه الأعمال ذات القيمة والخلافات القانونية الدائرة حولها من وجهة نظر الدولة . أما المختصين وأصحاب الفكر فهم يمثلون الرأى ال لآخر حيث أنهم فى معظم الأحيان متشائمون من القرارات التى تتخذها الجهات السياسية ، مع الأخذ فى الحسبان توجهات أصحاب هذه المبانى والتى تمثل مصدر رزق دائم لهم . وعلى الرغم من التهديد المستمر الواقع على هذه الأعمال بالهدم إلا أن ذلك

لا يمنع من وجود مساحة كبيرة من الآراء ترفض هدمها وتطالب بترميمها والحفاظ عليها كأعمال ذات قيمة حضارية اجتماعية تخطيطية معمارية .

مشكلة البحث :

إن الأعمال ذات القيمة المعمارية موزعة على مساحة مصر كلها وهى مشغولة الآن إما بفيلات سكنية أو سفارات أو نوادى رياضية وخلافة وهى فى مواقع جيدة حتى وإن فقدت على مر الأيام الموقع المتميز االذى كانت تتمتع به فى الماضى من ناحية الفراغات المحيطة والحدائق والهدوء إلا أنها لا زالت تقع فى أحياء لها بعض التميز الاجتماعى وإن توارت قليلا عن الأنظار . وأصبحت عملية الاعتناء بها أو الإضافة إليها فى إطار المجلس المحلى للمدينة

عملية مفقودة من الدولة التى لا تملك الوسائل والإمكانيات للتدخل فى إطار فكر سياسى تخطيطى معمارى منظم للحفاظ عليها من الهجمات المستمرة .

وقد استهدفت مجموعات عمل كثيرة التركيز على دراسة هذه الأعمال ذات القيمة منها مباحث الآثار ، المحافظين وإدارتهم الهندسية ، العاملين فى مجال العمارة وتخطيط المدن التنسيق الحضرى ، الملاك ، مافيا هدم الأعمال التاريخية ذات القيمة.

منهج البحث :

سندرس هذا البحث من خلال خمس نقاط هى :

1--تاريخ إهدار الأعمال ذات القيمة فى مصر
2-دور المحافظين والمحليات ولجان الآثار التابعة لهم
3-غياب العلاقة بين الملاك ومكاتب الآثار - المحليات والمعماريين - المحافظين ومكاتب الآثار
4-النظام القانونى المتسبب فى تضارب الآراء
5-وجهة نظر بعض المفكرين تجاه هذه الأعمال وكذلك دور التنسيق الحضرى الأن

موضوع البحث :

أولا : تاريخ إهدار الأعمال ذات القيمة فى مصر :-

بدأ إهدار الأعمال ذات القيمة فى مصر منذ عهود قديمة حينما كانت تأتى فترات تاريخية تعيش على تراث الفترات التى تسبقها إما بالنهب أو بالاستعانة . وغالبا ما تكون نهاية الحروب وانتصار المهزوم بهجوم المنتصر على تراث الدولة المهزومة بالتفكيك وقد كان ذلك بموافقة الحكام خاصة فى عهد المماليك وما تلاهم من إهدار للتراث المصرى القديم .

١ - تاريخ المحافظة على الأعمال ذات القيمة فى مصر

يحكى لنا المقريزى أنة عند دخول المسيحية الى مصر استهدفت المعابد الفرعونية القديمة بالتفكيك والنقل وحدث نفس الشيء عند دخول الإسلام حيث تعرضت بعض المبانى فى العصور التى سبقتة (الفرعونية – الرومانية – البطلمية) الى عمليات تفكيك وذلك فى عهد بعض الولاة الذين لا يقدرون قيمة هذه الأعمال . إلا أننا لاحظنا فى عصر الفاطميين وأوائل عهد المماليك خاصة فى عصر الأيوبيين صحوة حضارية حيث كانت هذه الدول تعتبر هذه الأعمال ذات القيمة تاريخ يجب المحافظة علية وتسليمه للأجيال التالية بصورة تحكى للأجيال تاريخهم القديم . حتى فى إعادة تخطيط بعض المناطق كان المبنى الأثرى دائما محل دراسة ومحافظة على دورة خاصة فى المبانى الدينية .

واستمر ذلك الوضع من بعض ولاة الدول المتعاقبة فى عهد المماليك والعثمانيين حيث كانوا يحاولون دائماً إظهار تدينهم ومحافظتهم على هذه الأعمال حتى قيام لجنة المحافظة على الآثار العربية فى 1881م ودخول كل هذه المبانى كأوقاف والتى كان يطلق عليها ديوان ا لأحباس فى عهد الفاطميين وهى التى تتولى إدارة شئون هذه المبانى الأثرية وكان يرأسها دائما ناظر ا لأحباس ، وكانت عمليات المحافظة على هذه المبانى تتم من أموال التبرعات وأعمال الخير باعتبارها منفعة عامة كما أن العائد منها يصرف على بناء المساجد والخانقاة والربع ودفع مرتبات العاملين فى هذه الأماكن والصرف على الفقراء والمحتاجين إلا أن بعض المذاهب الفقهية كانت تعطى مالك المكان الحق فى استخدام المكان أو العائد منة لنفسه أو لأى جهة أخرى .

أما فى العصر العثمانى فقد نشطت إدارة الأوقاف ودخلت فيها كل المبانى القديمة وتم تخصيص 30% من عائدات هذه المبانى وما يوقف لها فى الصرف على أعمال الصيانة والترميم لها . وقد خصص الأمير قرقماش مبلغ ستين درهم شهريا للصرف على المبانى الدينية الإسلامية وأربع ين درهم شهريا فيما عداها أى (المسيحية – الفرعونية ....) كما خصص السلطان حسن عشرة حراس لكل مبنى له قيمة تاريخية آن ذاك ومبلغ

100درهم شهريا . كما خصص صلاح الدين الأيوبى فى منطقة الصاغه العديد من المحلات والحمامات كأوقاف للصرف على بعض المبانى التاريخية .
إلا أنه فى فترات الضيق ا لإقتصادى إضطرت الدولة إلى تأجير هذه المبانى (مدارس – حمامات – وكالات – بيوت ....) وقد كان العائد من هذه المبانى ضعيفا نتيجة لتلاعب نظار الأوقاف ومحافظى المناطق آن ذاك مما أدى إلى تدهور حالة هذه المبانى وعدم الاهتمام بصيانتها بالرغم من النص صراحة فى قوانين الأوقاف على الصيانة والترميم ، إلا أن التدهور الذى لحق بالدولة المملوكية فى أواخر عهدها أدى الى عدم تطبيق هذه النصوص .
عند بداية عصر العثمانيين الذين طردوا المماليك من مصر وعند رحيل المماليك قاموا بنهب العديد من هذه المبانى إلا أن العثمانيين أعادوا إعمار وترميم الكثير منها وكانت حالة بعضها سيئة للغاية حيث سكن المهاجرون المغاربة جامع احمد بن طولون وأقاموا فرن به فى العام 1263م ومصنع للحرير فى أواخر القرن الثالث عشر . أما جامع الحاكم فقد سكنه صناع الزجاج والجامع الأزهر تم إضافة محلات تجارية إلية فى 1194 . أما جامع السلطان حسن فقد كان هدفاً للقذائف من القلعة التى دمرت جزءاً كبيراً من سكن الطلبة فى عهد السلطان سليمان أغا لكن تم ترميمه فى العام 1765 لكن بعد هذا التاريخ بعشرين عاما وإظهاراً للكراهية بين العثمانيين والمماليك ظهرت المحلات التجارية على سور الجامع وأمام مدخله كما تم ردمه بالأتربة حتى منتصف ارتفاعه .
فى ذلك الوقت كانت العقائد هى التى تحكم عملية الاهتمام بالمبانى ذات القيمة التاريخية فانتصار المماليك على الفاطميين وانتصار العثمانيين على المماليك جعل العثمانيين يكرهون كل ما هو مملوكى و يهتمون بكل ما هو فاطمى وذلك نكاية فى عصر المماليك ،وقد ظهر ذلك واضحاً فى زيادة مساحة جامع عمرو بن العاص 25 مرة فى 13 قرن وكذلك الجامع الأزهر الذى أدخل علية العثمانيين إضافات وصيانة داخلية وخارجية للقباب والمآذن والأبواب والمنابر الخشبية وأعمال الديكور بالمسجد . إلا أن أعمال الهدم والتطوير وإهمال بعض المبانى وقلة العائد المادى لبعض هذه المبانى مع غياب نظار مراقبة ومتابعة هذه المبانى وتركها بدون حراس كل ذلك أدى إلى تخريب هذه المبانى وإلحاق الدمار بها فى أواخر العصر العثمانى والذى استمر قرابة قرنين ونصف من الزمان .
فى أخر مائة سنة من حكم العثمانيين تعرضت البلاد لوباء الطاعون الذى قضى على ثلث سكان مصر وألحق الدمار والخراب بمبانيها فقد ذكر لنا الجبرتى أن هناك العديد من المبانى قد تهدمت مثل ضريح عمرو بن الفارض وسيدى عقبة . كما ذكر لنا أن سليمان أغا السلحدار الحاكم لمصر فى ذلك الوقت قام بتفكيك بعض المبانى الأثرية التى هجرها الناس بسبب الطاعون مثل المدارس والتكيات والمساجد وباب النصر واستفاد من أحجارها فى بناء وكالة باسمة فى خان الخليلى واعتاد الناس على التعدى على كل ما هو أثرى وقديم لصالح الحديث حتى عهد محمد على حيث نصحه مستشاروه الأجانب بالمحافظة على هذه الأعمال ذات القيمة التاريخية وقد ذكر لنا شامبليون فى مذكراته أنه تم هدم 13 معبداً فرعونياً فى تلك الفترة كما كتب حاكم النمسا لمحمد على ليوضح له القيمة الأثرية لهذه المبانى حيث لم يخف تخوفه من أن يأتى يوم تستعمل فيه أحجار معبد الكرنك فى بناء المصانع وأحجار الأهرامات فى بناء السدود أو القناطر فى مصر. إلا أنه فى 1836 فى عهد محمد على تم ضم هيئة الأوقاف للدولة واعتبار ما تحويه ملكا لها وأجرى بعض التعديلات فى إدارتها وموظفيها وتطور الأمر حتى قيام لجنة الحفاظ على الآثار العربية فى 1881/12/18م والتى اعتبرت الأهرامات من عجائب الدنيا السبع الواجب المحافظة عليها .
كما انتقد مستشاروا الولاة فى عصر ما بعد محمد على تصرفات بعضهم لمحاولتهم تفكيك الأهرامات وبعض المبانى الأثرية مثل جامع الناصر بن قلاوون لعمل توسعات فى مبنى القلعة . فى ذلك الوقت تم حصر 42 مبنى أثرى فى حالة جيدة من مجموع 134 مبنى أثرى فى القاهرة وحدها .

٢ - الموروث التاريخى فى العصر الحديث :

كانت عمليات الهدم للمبانى التاريخية تتم بأسباب مختلفة منها تغيير الذوق العام أو هجرة أصحاب هذه المبانى وتركها خالية أو بسبب هجرة السكان من المناطق القديمة للسكن فى المناطق الحديثة . لكن فترة الخديوى إسماعيل شهدت بعض أعمال التحديث والترميم قام بها بعض المعماريون الأوربيون استعدادا لفتح قناة السويس واستقبال الوفود حيث تم هدم مناطق بأكملها والذى لم يلحقه الهدم ترك بدون صيانة مثل الآسواق والمدارس القديمة وغيرها والتى تركتها الأوقاف بدون اهتمام . يضاف الى ذلك تلاعب بعض نظار الأوقاف مما أدى بالخديوى عباس الى عمل إدارة متابعة للمبانى الأثرية فى 1851 تتبعه شخصياً .

فى العام 1913 تم عمل وزارة للأوقاف لإدارة هذه المبانى للقضاء على تلاعب النظار . وقد ذكر اللورد كرومر فى أوائل القرن العشرين أن الآثار الفاطمية كانت مهددة بالفعل فى ذلك الوقت حيث كان الحكام ينظرون الى التحديث فى أوربا على أنه الحضارة التى يجب أن تسود. مما أدى الى سوء حالة المبانى الأثرية فى مصر وظهرت بعض الصعوبات أمام لجان الحفاظ على الأثار وبين المخططين الذين اعتمدوا فكر هوسمان الذى ينادى بشق الشوارع المستقيمة وإزالة أى معوقات . مما أدى الى هدم الكثير من تلك المبانى الأثرية .

لقد غابت النظرة العامة للقديم والحديث معاً وظهر التشدد فى رفض التعدى على الآثار القديمة لكن دخول البلاد فى أزمات اقتصادية متتالية وارتفاع عدد السكان وظهور الأزمات السياسية كل ذلك أدى الى خفض درجة الاعتناء والمحافظة على المبانى ذات القيمة فى مصر . وقد ادى تردى الحال فى لجنة حفظ الآثار وتلاعب بعض موظفيها أحيانا الى تحويل مجموعة السلطان أنال والأمير الكبير مثلا إلى مخزن للمعدات العسكرية فى أوائل القرن العشرين . وبالرغم من قرار لجنة الحفاظ على الآثار التى طالبت بترك ثلاثة أمتار حرم لأى مبنى أثرى من كل ناحية تجنبا لإحداث أى أضرار به إلا أن بعض أصحاب النفوذ استطاعوا ضرب هذا القرار مما أدى الى تهدم منزل عبد الله الدكرورى بالقاهرة فى العام 1897 بواسطة محرز بيه أحد أصحاب النفوذ مما أدى الى تشديد القرار وجعل حرم المبنى الأثرى خمسة أمتار من كل ناحية الى أن وصلت الى 20 متراً من كل ناحية فى العام 1910م .

لكن شدة الحرص هذه أدت إلى توقف عمليات الترميم والصيانة لهذه المبانى خوفا عليها ولقلة الخبرة فى التعامل معها وكذلك بسبب التضارب الإدارى آن ذاك . مما أضطر الحكام الى نقل عملية الحفاظ على الآثار الى المحافظين وإدارتها الهندسية التى كانت ترسل الطلبات الى إدارة التنظيم والتى كانت دائما ما توافق على البناء الملاصق للأثار وذلك بسبب الزيادة العددية للسكان وتردى حالة منازلهم وبذلك تم إلغاء مسافة حرم المبنى الأثرى تماما . فى الفترة من 1930 حتى 1970 تدهورت حالة المبانى الأثرية وتغير اسم لجنة الحفاظ على الآثار العربية الى مصلحة الأثار العربية فى العام 1958 وبذلك خرجت من يدها كل سلطات حماية الآثار والمبانى ذات القيمة حيث أصبح البناء ملاصق للأثر وصار التخريب مستمر والدليل عل ذلك الرسالة التى بعث بها مدير مصلحة الآثار الى مدير إدارة التنظيم فى ذلك الوقت يطلب فيها هدم كل الأنشطة التجارية والنفعية الملاصقة للمبانى الأثرية .

كما استفادت وزارة التربية والتعليم فى 1961م من تحويل بعض المبانى ذات القيمة الى مدارس وكليات وذلك بعد تأميمها من أصحابها الأصليين الذين تركوها وزادت الثورة من ردود الأفعال العكسية لحكام ما قبل 1952م بتحويل مبانى أغنياء ما قبل الثورة الى منفعة عامة (مدارس – هيئات – وزارات – إدارات محلية – مبانى حكومية .....) وهنا يتم إضافة حلقة أخرى من حلقات التدمير للمبانى ذات القيمة فى مصر .

حين تولى محمد نجيب حكم مصر فى 1952م ذكر أن (تسكين أسرة أهم من ترميم أثر وان مكان المبانى الأثرية يمكن عمل مساكن شعبية يعيش عليها العديد ممن لا مأوى لهم) . وهو بذلك لخص فلسفة الثورة فى التعامل مع المبانى الأثرية حيث تركت الثورة أمور هذه المبانى للوقت حتى تسوء حالتها وتقع من تلقاء نفسها وبذلك تتفادى الدولة النزاعات التى يمكن أن تحدث . كما أن العلاقة بين المحليات ومصلحة الآثار تقطعت تماما بسبب إعطاء الدولة للمحليات سلطات أوسع مما أدى الى انعزال مصلحة الآثار ثم ضمها الى وزارة الثقافة فى 1957م . أما وزارة الأوقاف فهى تنتظر إنهيار مبانيها حتى تبنى مكانها أبراج سكنية . وبذلك بدأت عملية تصفية الحسابات مع كل ما هو قديم .

لكن بعد حرب 1967م بدأ رجال الثورة يعيدون التفكير فى التخبط الذى حدث فى السنوات الخمس عشر من عمر الثورة وبدأ التفكير فى الآثار وتم عقد أول مؤتمر للحفاظ على الآثار فى 1969م ثم إنشاء جمعية للمحافظة على الآثار بالقاهرة فى 1977م ودخل كل من البنك الدولى واليونسكو لإجراء عمليات الترميم والصيانة ثم صدر قرار الأمم المتحدة باعتبار القاهرة مدينة تاريخية يجدر الحفاظ على مبانيها لأنها تهم الإنسانية والتاريخ لكن التخبط الإدارى بين المصالح الحكومية يمنع الكثير من أعمال مراقبة وصيانة تلك الكنوز .

ثانيا : دور هيئات الآثار والتنظيم والمحافظين :-

١ - دور هيئة الآثار

يعتمد تفكير هيئة الآثار على أن هذه المبانى الأثرية هى تاريخ الأمة الذى بدونه لن يكون لها مستقبل وعلية يجب على من يتعامل معها أن يكون حذرا ومقدرا لقيمتها التاريخية لأنها بمثابة الشخصية المصرية التى بدأت تتلاشى شيئا فشيئا لذا يجب مكافحة الجهل الذى يشوه هذا التاريخ . إن المختصين دائما ما ينادون بزيادة الاهتمام بهذه

المبانى لأنها سرد لثقافة وتاريخ مصر على مر العصور وان على المصريين أن يتخلوا عن فكر هدم الفيلات والقصور القديمة وأن ينتشر بينهم فكر المحافظة على المبانى ذات القيمة الحضارية .
إن تحديد أعمار هذه المبانى يوضح لنا الطريقة التى يمكن التدخل بها لحماية وترميم تلك المبانى ووضع حد للإضافات التى يتدخل بها بعض الملاك . إن أى مبنى ذو قيمة تاريخية هو ملكية وطنية لا نلغى حق المالك الأصلى فيها لكن ليس من حقه التدخل بالهدم أو بالإضافة ولو بجزء صغير لأن ذلك قد يتسبب فى تشويهه أو هدم هذه المبانى ، فهى ملكية عامة ويجب على الحس الوطنى التدخل لحمايته لأنة تاريخ هذه الأمة .
فى العام 1997 شكلت هيئة الآثار لجان لحصر وتعداد المبانى ذات القيمة فى مصر وطالبت بوضع هذه المبانى فى قوائم المحميات التاريخية للعصور الإسلامية والمسيحية وقد صدر قرار رئيس الوزراء فى ذلك الوقت بتشكيل لجان فى كل محافظة لعمل هذا الحصر . وقد خرجت نتائج هذا الحصر لأعداد تلك المبانى فقط لا غير لكن ينقصها بيانات عن تاريخ الإنشاء وحالة المبنى القائمة وأصحاب هذه المبانى وحالتهم الاجتماعية والعديد من المعلومات التى تساهم فى التعامل مع هذه المبانى من قبل الدولة .
وحيث أننا فى تلك الفترة كنا أحد أفراد هذه اللجنة فى محافظة المنيا التى تحتوى على العديد من المبانى ذات القيمة إلا أن موقع هذه المبانى فى وسط البلد يؤهل الأرض الواقعة عليها لأن يكون سعرها مرتفع لذا فإن أصحاب هذه المبانى وبطرق ملتوية تدخلوا لدى المحافظة لإثبات أن حالة هذه المبانى رديئة ولا تستحق الحفاظ عليها وأخذت المحافظة برأيهم مما جعل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المشاركين فى أعمال هذه اللجان الى الانسحاب منها . وخرج التقرير النهائى أن محافظة المنيا بها 298 مبنى ذو قيمة أثرية يجب الحفاظ عليها وهذا منافى للواقع حيث أن المحافظة بها ما لا يقل عن ألف وخمسمائة مبنى أثرى وأن العدد الذى تم تحديده فى التقرير هى للمبانى التى يرغب أصحابها فى أن تظل محميات تاريخية مثل قصور الشريعى وغالى و..... أما الباقى فقد تدخل أصحابها بطرق مختلفة كى تكون مبانيهم سيئة ولا يجب الحفاظ عليها . أظهر حصر المبانى ذات القيمة للقاهرة وجود 2500 مبنى أثرى يجدر المحافظة عليها وأن هناك حوالى 25% من هذه المبانى تستخدم فى أغراض أخرى غير السكن (وزارات – مدارس – هيئات .....) وأن منطقة مصر الجديدة من المناطق التى داهمتها حمى هدم المبانى التاريخية وإنشاء مبانى إدارية مكانها هذا بخلاف أن 25% من مبانى مصر الجديدة تعمل فى وظائف أخرى فقصر الأميرة ملك حرم الأمير حسين كامل الذى يقع أمام قصر البارون تحول الى مدرسة ثانوية وإعدادية وإبتدائية للبنات .
أما فى جاردن سيتى والزمالك فقد أعيد توظيف 200 مبنى ذو قيمة أثرية أى حوالى 40% من مبانى المنطقتين حيث تحول 100 منهم الى سفارات وقنصليات ، وفى شبرا تم حصر 80 مبنى ذو قيمة أثرية منهم 10% قصور وفيلات تشغلهم الآن مدارس ومبانى تعليمية ، وفى الجيزة تم حصر 22 مبنى ذو قيمة أثرية فقط لا غير وهو ما يثير الكثير من علامات التعجب فى التلاعب من داخل المحافظات فى الحصر . أثبتت النتيجة النهائية أن فى مصر حوالى 4000 مبنى ذو قيمة أثرية يخص الإسكندرية منها 700 مبنى أثرى منهم 140 قصر وفيلا معظمهم قنصليات للدول الأجنبية كما أن نسبة 4% مدارس إبتدائية وثانوية ومبانى حكومية كما أن 2% تسكنها عائلات . عملية التعداد هذه كان يسودها شيء من الغموض وهو ما تسبب فى قلق الملاك من دخول هذه اللجان إلى قصورهم ومبانيهم لتحديد حالتها إذا كانت تستوجب الحفاظ عليها . إلا أنه كان من الأجدر من الحكومة أن توضح للملاك الهدف أو العائد المادى الذى ممكن أن يعود عليهم وعلى الدولة فى حالة المحافظة على تلك الثروة وإدخالها الى خطط زيارات سياحية منظمة تنتفع منها الدولة والملاك على حد سواء وبنسب متقاربة .

٢ - دور المحافظين ولجان التنظيم

ينظر المحافظون ولجان التنظيم إلى الموضوع على أنة وسيلة لبحث الكثافات البنائيه وإدارة الطرق وازدحامها فالكثير من هذه المبانى إما أنها تقع فى مناطق مزدحمة أو العكس تماما (فى المحافظات عدا القاهرة والإسكندرية) وطريقة الوصول إليها كمزار سياحى وكذلك حالة المبنى نفسه ودرجة ترديه إنشائياً وإمكانية ترميمة وصيانته وحالة المبانى المحيطة به والكثافات السكانية بالمنطقة .
محافظة القاهرة ركزت فى تقسيم المبانى ذات القيمة بها على أساس :-

أ - عمارة القاهرة فى عهد الخديوى إسماعيل
ب - عمارة القاهرة الإسلامية (الفاطمية)
ج- القاهرة ما قبل الإسلام

وقد تم التركيز على عمل صحيفة حالة للمبنى إلا أن بعض الملاك استطاعوا الحصول على موافقات هدم بواسطة طرق ملتوية والاستفادة من بعض ثغرات القانون وذلك لبناء مبانى تعود بالنفع الاقتصادى لهم . وهنا يجب أن يفهم الناس أننا نمنع هدم هذه الأعمال ليس بسبب الواجهة الثقافية والحضارية للدولة وإنما يجب أن

يكون مبدأ الحفاظ نابعاً من داخلهم والاستمرار فى عمل منشآت ذات قيمة تاريخية لأن ذلك دليل رقيهم الحضارى والثقافى على ان تقوم الدولة بتعويضهم ولو جزئيا عن المكسب المادى.
من وجهة نظر لجان التنظيم كان العمل بمثابة تحديد لاحتياجات المناطق من الخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحى و ... فمبانى الفيلات مثلاً يختلف احتياجها لتلك الخدمات عن الأبراج والعمارات التى يزيد فيها الاستهلاك . لذلك صدر قرار وزارة الإسكان بالبناء على أى قطعة أرض داخل حدود المحافظة فى حدود خمس سنوات من تاريخ هدم المنشأ القائم عليها على أن يكون البناء مطابق لنفس نوع وحجم وارتفاع ووظيفة المبنى السابق قبل هدمة حتى لا يزيد استهلاك الكهرباء والماء والصرف الصحى والطرق عن المعايير التصميمية فى المنطقة .
وتطبيق هذه القوانين يتطلب أن تكون القاهرة بعدد سكانها الحالى وعدد مبانيها القائمة على مساحة أربع ة أضعاف مساحتها الحالية وأن استمرار السماح ببناء أبراج جديدة يزيد من أعداد سكانها مما يزيد المساحة المطلوبة لتسكين هذه الأعداد ويظل الاحتياج للهدم والبناء أمر واقع. فى مصر الجديدة قام بعض ملاك الفيلات بعمل سلالم خارجية وإضافة أدوار على الفيلات وقد سمحت المحليات لهم بتوصيل المياه والكهرباء وتم تسكين هذه الأدوار مما أثر على أساس الفيلا القديم وتهدمها وقيام أبراج مكانها تصل قيمة الشقة فيها الى أرقام فلكية .
حدث هذا فى سبعين فيلا فى مصر الجديدة والمصدر فى ذلك رئيس الحى الذى أضاف (أننا لا زلنا نكافح ضد هؤلاء الملاك الذين استغلوا ثغرات القانون لمصلحتهم فى هدم الفيلات وإعادة بناء أبراج مكانها) والخطأ هنا ليس المالك وإنما اللجنة الهندسية فى الحى التى تقرر صلاحية المبنى من عدمه وأنة واجب الهدم لأنه غير صالح للاستعمال ولكن قد تكون وجهة نظر المرممين عكس ذلك بأن المبنى يصلح للترميم والمحافظة علية ليكون موروثاً حضارياً له قيمة أثرية مهمة مع تعويض الملاك حتى لايعتدوا على اللآثار.

ثالثا : العلاقة بين أطراف المشكلة :-

١ - غياب الربط بين العاملين فى مجال الحفاظ على المبانى ذات القيمة

يمكننا تحديد شبكة العلاقات بين أطراف المشكلة فى عناصرها الثلاثة وهى :

أ - العلاقة بين المالك وهيئة الآثار

الملاك بصفة عامة مارسوا ضغوطا على موظفى هيئة الآثار ولجان الحصر ورفضوا دخولهم الى فيلاتهم وقصورهم ومنهم من استغل فرصة تشكيل لجان الحصر فى عهد حكومة الدكتور الجنزورى بالاتصال بمعارفه لاستصدار إذن هدم آخر للبناء وانتهت كل هذه الإجراءات فى أيام معدودة قبل صدور قرار اللجنة بتوصيف المبنى بأنة ذو قيمة تاريخية يجدر المحافظة عليه . ومنهم من هدد باستعمال العنف مع كل من يقترب من المبنى إلا أن القانون يجب أن يكون واضحا وصريحا وسريع التطبيق كما أن على الملاك أن يكونوا بعيدى النظر فى إعادة استغلال مبانيهم كمزارات سياحية وعدم الضغط على خدمات المنطقة ببناء أبراج عالية تسبب مشاكل للحى . أحد الملاك له أربع فيلات بالقاهرة إيجار كل منها 10 جنية وكلها مؤجرة منذ زمن طويل وعندما حاول الاستفادة منها بإقناع المستأجرين بتركها رفضوا جميعهم ماعدا واحد وعندما بدأت الاستعدادت للهدم صدر قرار حظر الهدم عليها . ويقول المالك (إذا كانت المشكلة فى الخدمات فيمكن الطلب للملاك بالمساهمة فيها وإذا كانت الجراجات فيجب على كل مبنى جديدأن تكون به جراجات لسكانه وإذا كانت المشكلة عروض الشوارع فيجب على كل مالك ترك المسافة الكافية أمامه لتوسيع الشارع ، واستطرد المالك يقول (أننا ضد ما تقوم به محافظة القاهرة ونقف مع موظفى التنظيم بمحافظة الجيزة الذين وافقوا على عمليات الهدم الكثيرة وبناء مبانى جديدة حتى وإن كان مصيرهم الى السجن) .

ب - العلاقة بين المحافظين وهيئة الآثار

إن عمليات حصر المبانى ذات القيمة بدأت قبل قرار رئيس الوزراء السابق إلا أن المحافظين رفضوا المساعدة فيها مما اضطر وزارة الثقافة الى اللجوء الى مكتب رئيس الوزراء لاستصدار قرار وعلية بدأ تدخل المحافظين فى المساعدة ولكن على مضض فهم دائما مع البناء والتوسع والتحديث وهدم المبانى القديمة فهم يعتمدون فكر ما بعد 1952 السابق ذكره . إلا أن استعمال هذه المبانى التاريخية كمقار لبعض الأحزاب مثلا فى معظم محافظات مصر (المنيا – الفيوم .....) وكذلك استعمال بعض القصور كمقار للنقابات مثل قصر أنيسة واصف الذى أنشيء فى 1898م وهو حاليا مقر نقابة الزراعيين بالفيوم وهو مبنى ذو قيمة أثرية جميلة حيث أن النقابة تنوى هدمة وبناء مساكن للزراعيين مكانة مما أثار مشكلة بين وزيرى الزراعة والثقافة والأمر الآن معروض على القضاء إلا أنه يجب الإسراع بشأن هذه الحالات وإلا سنجد ف جأة تدخل البلدوزرات وهدمة ودائما ما تكون النتيجة يبقى الحال كما هو عليه .

إلا أن تواجد لجان الحصر فى الشارع المصرى ومحاولتها بث روح التعلق بهذه المقتنيات المعمارية الجميلة قد جعلنا نكسب نسبة معقولة من الرأى المعارض للحفاظ على هذه المبانى ، وحسب رأى مسئول الآثار بوزارة الثقافة فإن العلاقة بين الآثار والمحافظين حتى لو اتفقت فى الأهداف إلا أنها غير متواصلة الوسائل فكلاهما يسير فى طريق عدم الهدم ولكن بطريقتين مختلفتين وغير متلاقيتين مما يجعلنا نصل متأخرين ويكون المبنى قد سوى بالأرض .

ج- العلاقة بين التنظيم والإدارة المحلية

أحيانا تكون هذه الأعمال لم يمر على إنشا ءها مائة عام وهى قانونا لا تتبع هذا المشروع (حصر الأعمال ذات القيمة) وهى تتعرض لمحاولات تخريب لهدمها لذلك فإننا نطالب بتوقيع العقاب على كل من يحاول التدخل فى هدم أى مبنى عنوة حتى لو لم يمر علية العمر القانونى وعلى المحافظين التدخل لتطبيق القانون فى ذلك حيث أن هناك قانون يجرم الهدم ويطالب بالحماية . كما يجب أن تكون عملية الحصر شاملة لكل المبانى فى المدن والقرى والتى بها قصور لأغنياء الفترة الماضية وهذه منتشرة فى محافظات مصر كلها فى القليوبية – الدقهلية – المنصورة – المنيا – الفيوم – أسيوط ..... .

٢ - النظام القانونى المتسبب فى المشكلة :

إن غياب التفهم الشعبى لأهمية هذه المبانى والتى تقتصر على الخطب والمقالات والقرارات المتعارضة وعدم التكامل القانونى تؤدى فى النهاية الى التحايل على القانون غير المترابط وغير واضح العقوبة ضد أى محاولة هدم أو تخريب . فإذا كان هناك قانون واضح ما رأينا تحويل أحد عشر مسئولاً كبيراً فى محافظة الجيزة للتحقيق فى هدم عشرين قصر بها وإعطاء التصاريح لبناء أبراج مكانها وهذا واضح تحت بصر المحافظين والأمثلة على ذلك كثيرة ومنتشرة فى معظم محافظات مصر .

إن وراء عمليات الهدم هذه عدد من المسئولين الكبار وقع فيها محافظ الجيزة السابق ورئيس مكتب وزير الثقافة وكذلك العديد من المحافظين والقضاة السابقين حيث أن هذه القصور تتبع علية القوم من الوزراء السابقين ورجال السياسة والأعمال والفنانين الذين لديهم الوسائل المتعددة لإدارة القانون لمصلحتهم فمكانتهم تمنحهم القدرة على التعالى على القانون وإن كان الأمر فى بعضها معروض على القضاء الآن لكن الإغراءات هى التى تحسم هذه المشاكل فى النهاية .

فالطرق الملتوية لبعض المحامين والموظفين ساهمت فى هدم الألاف من المبانى ذات القيمة منذ صدور قرار رئيس الوزراء بل وبناء أبراج عليها أو تركها فارغة انتظاراً لارتفاع أسعارها وقد صرح محافظ القاهرة السابق أنة رفض التوقيع على هدم مبانى كثيرة أيام توليه أمور المحافظة لكن الهدم تم رغماً عن قراره . إذن هناك مافيا أعلا من سلطة المحافظين . الحصر أثبت أن هناك 2000 فيلا وقصر مبنى ذو قيمة تاريخية تم هدمة منذ صدور قرارات الحصر فى مصر معظمها لرجال أعمال قاموا ببناء أبراج سكنية وإدارية بالرغم من تأكيد محافظ القاهرة على عدم تكرار ما حدث بالجيزة إلا أن المسئولين هذه المرة هم موظفى الآثار الذين أعطوا وصف كاذب للمبنى من الداخل والخارج مما ساهم فى اتخاذ قرار الهدم وهذه مسئولية رجال الآثار والتعداد وكذلك رجال التنظيم والضرائب العقارية والإدارات الهندسية داخل المحافظات والذين تفترض أنهم يتبعون سلطة المحافظة . فمن الواضح أن المشكلة هى غياب الوعى الثقافى والقانون والفكر الهادف للحفاظ على هذه الثروة القومية .

رابعاً : وجهة نظر بعض المفكرين تجاه الأعمال ذات القيمة :-

١ - المعماريون :

بعض المختصين ومعظمهم من المعماريين لا يرون فى هذه المشكلة سوى انحراف فى التفكير وحالة عدم اتساق القوى التى يمكنها أن تنفذ القانون والتى تقع فى حالة عدم اتزان لعدم قدرتها على تطبيقه . كما أنهم يعيبون على الدولة تدخلها لشراء بعض من هذه المبانى بأسعار تقل مئات المرات عن سعرها الحقيقى لتسكين بعض المدارس والإدارات التى غالبا ما تقضى على حياة المبنى فى وقت وجيز .

وهذا رأى بعض المعماريين فى مصر :-

م - جمال بكرى

نعتقد أنه بعد هدم قصر عدلى يكن ودمرداشيه هدى شعراوى لا يوجد كلام فبين يوم وليلة صدر قانون د . الجنزورى وحدثت حالة من التخبط فأناس تبيع وأخرى تشترى هذه القصور وكل له هدف يخفيه والكل لم ينتظر

تفسيراً للقانون الذى حظر هدم مبانى متهالكة وترك الجيد منها عرضة للهدم . فأى منطق يقبل تجاور أبراج عالية مع فيلات دورين ومطلوب فى النهاية يبقى الحال على ما هو عليه ، إن غياب فكر تخطيطى عام للمناطق يسبق هذا القانون يضعة محل شك .
كذلك ما ذنب أصحاب الفيلات المجاورة للأبراج والذين لم يستغلوا الفرصة فى السنوات الماضية للعمل مثل جيرانهم ومعهم كل الحق ، فلا يوجد فى مصر مبنى يحترم تصريح البناء لا فى الارتفاعات ولا فى المساحات الداخلية ثم أين حق الملكية الذى كفلتة الشريعة الإسلامية فى أن للمالك الحق فى التصرف فى ملكيته كما يشاء ، وأين القانون الذى ينظم عملية البناء فى المناطق ويكون تطبيقه حازماً ومن الذى يعمل على تطبيق هذا القانون ؟ كلها أسئلة لو ظهرت لها إجابات واضحة متكاملة لاستراح الناس ولظهرت المدن المصرية بشكل أفضل . إن غياب الموظف المختص المستريح مادياً والذى يعمل فى المحليات سيجعل الأمور تتطور الى الأسوأ بالإضافة الى قوانين عتيقة كل ذلك يؤدى فى النهاية الى المنظر الذى نرى عليه المدن المصرية .

ب-د . سيد كريم

أن قوانين البناء تغيرت فى مصر 18 مرة فى الخمسين سنة الأخيرة وهذا يدل على التخبط الإدارى ، إننا لسنا فى حاجة الى قانون لمنع الهدم لكن المطلوب العودة الى التصميمات الأساسية لكل منطقة وتنفيذها حرفيا ففى عام 1945م وعند تصميم منطقة المعادى تم مراعاة الكثافة السكانية بالبناء على ثلث الأرض والارتفاع لا يزيد عن 10 متر ، أما اليوم فهناك ناطحات سحاب فى المعادى والبناء على مساحة الأرض كلها دون اعتبار للمساحات الخضراء والفراغات أو الجراجات ، وصار المكان الذى كان مصمما لأسرة بها خمسة أفراد يحوى مئات الأسر مما يشكل ضغطا على الخدمات (صرف – مياه – كهرباء – طرق) . إننا لسنا فى حاجة لأن نكون متخصصين حتى نرى هذه المشكلة فكيف وافق موظفى الحى والإدارات الهندسية بالقاهرة على زيادة كثافة مكان تم عمل حساباته على عدد مقسوم على 100 مرة أو أكثر وما هى نتائج ذلك لو لم يكونوا معماريين ؟ إن المعادى اليوم لا علاقة لها بتصميم 1945م إنها مختلفة تماما .

ج- د . ميلاد حنا

فى مصر توجد حالة من عدم الاتفاق الخفى فى القوانين المنظمة لتخطيط المدن تجرى فى هيئات التنظيم والمحاكم والشخص الذى يحسن الإمساك بخيوط هذه القوانين يمكنه كسب الملايين من وراء هدم هذه القصور . كما أن ملكية هذه القصور لبعض من ذوى الشان (وزراء أو محافظين) تجعلهم الوحيدون القادرون على إدارة القانون لصالحهم إلا إذا حدث ضغط صحفى وتدخل الناس لحماية المكان من الهدم . ونحن مع تكوين جمعية عربية من المهتمين وذوى السلطة الذين يملكون فرص منع الهدم لتلك المبانى ذات القيمة .

١ - الصحف المصرية :

أ - **جريدة الأخبار** : 1998/9/27م :- أصحاب الفيلات يعتمدون على المافيا فى هدم فيلاتهم – متابعة تطبيق القانون العسكرى لهدم الفيلات .

ب - **جريدة الأهرام** : 1998/7/23م :- محافظ الغربية يعترف بموافقته على هدم مبانى تاريخية بالمحافظة وأن الموافقات صدرت قبل أثنين وعشرين يوم من صدور قانون د . الجنزورى .

1998/7/19م : أحد عشر مسئولاً كبيراً بالجيزة يحالون للتحقيق فى مذابح 20 قصراً أثرى تهدمت وصدرت لها تصاريح بناء أبراج سكنية وإدارية

1998/7/18م : مذابح القصور والفيلات فى الغربية

ج- **الوفد** : 1998/7/15م :- أبو الليل يقف ضد قانون الجنزورى ويهدم 21 قصراً فى سخا دقهلية باسم المنفعة العامة .

د- **الأسبوع** : 1998/9/27م :- مستأجر يهدم فيلا بـ 25 مليون جنيه .

خلاصة البحث

إن استمرار مسلسل إهدار الأعمال ذات القيمة فى مصر متواصل منذ عهود قديمة فكل دولة تأتى تهدم ما قامت به الدولة السابقة وإن حافظت على بعض المبانى القديمة فهى تحافظ على تاريخ الدولة التى تسبق الأخيرة نكاية فى الدولة المهزومة . لكن الثورة لم تفرق بين أى عصر وغالبا ما يكون التدخل بالحفاظ متأخر فهى غالبا ما تترك الأمور للزمن حتى تتدهور ويصير الهدم أو السقوط ذاتيا .
لذا فإننا ننتظر العهد المقبل الذى سيهتم بمبانى أسرة محمد على وإن بدأت ملامح الاهتمام بميادين الإسكندرية والتى تزينها تماثيل هذه الحقبة الزمنية التى نشطت بالبناء فى هذه الأماكن ، واعتبار عهد الخديوى إسماعيل

عهداً مميزا فى عمليات الإنشاء والتعمير للمبانى ذات القيمة فى مصر وتخصيص مرحلة زمنية باسمة فى عمليات الحصر بالقاهرة .

إن الحالة الاقتصادية لمطبقى قرارات التنظيم وكذلك موقع المبانى ذات القيمة هما سبب هذه المشكلة فما بين علم يعتمد التحديث وقوانين متضاربة ينشأ التخبط . كما أن غياب التواصل بين مرشحى المناطق ذات القيمة وسكانها لا يسهم فى نقل أفكار وتوجهات الدولة فى هذا الصدد وإن كان معظمهم من رجال الأعمال الذين يميلون الى الهدم بالإضافة الى بعض موظفي المحليات ضعاف النفوس فاننا حتماً سنصل الى النتيجة الحالية .

المفاجأة الأخيرة عند تولى الحكومة الأخيرة مقاليد الحكم وتطبيقا لنفس الأسلوب القديم تم صدور قرار بإلغاء القرار العسكرى الذى صدر فى عهد الحكومة التى تسبقها بشأن الحفاظ على المبانى ذات القيمة وعادت الأمور الى سابق عهدها من الهدم وبناء الأبراج كما كانت .

المراجع :

1. -A.Raymond;Le caire ,paris,Fayard,1993 p360.
2. -J.Berque,l egypte;Limperialisme et revolution ,paris ,Gallimard 1967 p61.
3. -R.Ilbert,Le caire –a-t-il un medina?Tours , urbama 1982,p263.
4. -G.Elkadi;La cite des morts au caire ,Magherebe-Machreke n.127-1990 p 141.
5. -M.Zakaria:Un quartier du caire , Beyroth,CERMOC,1985-p19.